

شهادة إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة
بإسلامها صورة طبق الأصل من محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
لشركة وذلك بتاريخ 9/6/15



بيت التمويل الخليجي محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد يوم الأحد 23 جمادي الثاني 1436هـ

الموافق 12 أبريل 2015م

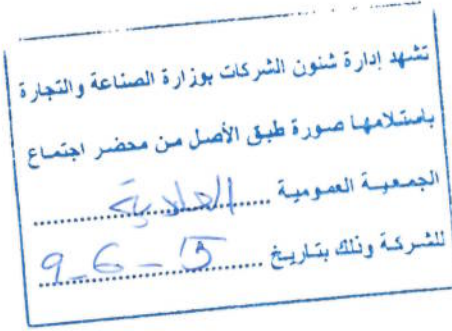
في تمام الساعة العاشرة صباحاً

بمقر بيت التمويل الخليجي
مملكة البحرين

استهل السيد رئيس مجلس الإدارة لبيت التمويل الخليجي اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين وشكرهم على حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة ومندوب بورصة البحرين ومندوب المدقق الخارجي السادة (KPMG).

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثالث لعقد جمعية عمومية عادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماعين الأول والثاني، حيث كان الاجتماع الأول بتاريخ 29 مارس 2015، والثاني بتاريخ 5 أبريل 2015، مما استدعى عقد الاجتماع الثالث. بلغت نسبة الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالةً 1,489,321,036 سهم مثلت 26.42% من إجمالي الأسهم وهي نسبة تكفي النصاب القانوني المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية.

كما طلب السيد الرئيس من ممثلة وزارة الصناعة والتجارة الإذن ببدأ الاجتماع، وطلب من السادة المساهمين الموافقة على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام مقررًا لاجتماع الجمعية العمومية العادية.



وقد بين السيد الرئيس أن هذا الاجتماع للجمعية العامة العادية سيناقش البنود الواردة في جدول الأعمال المعلن عنه في الصحف اليومية والموقع الإلكتروني التابع للبنك وفق الأصول المعمول بها والمتعارف عليها.

بعدها استعرض السيد الرئيس جدول أعمال الاجتماع، وأوضح رئيس الجلسة بأنه تسلم طلباً من قبل ممثل عن عدد من المساهمين تفوق نسبتهم 10% من إجمالي الأسهم، طالباً النظر في إستمرارية إدراج سهم بيت التمويل الخليجي في كل من سوق الأوراق المالية الكويتي و برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية، كما تقدمت ممثل وزارة الصناعة والتجارة بإعتراضها على إضافة البند حيث يعتبر مخالف للحالات المذكورة في المادة 207 من قانون الشركات التجارية على حد تقديرها، في حين أكد المساهمين الحاضرين موافقتهم على إدراج البند ضمن جدول الأعمال، وتكليف إدارة البنك للمتابعة مع الوزارة بهذا الشأن، وبعد إقرار جدول الأعمال من قبل الجمعية العامة، تم العمل به على النحو التالي:

1. التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 14 أبريل

2014م

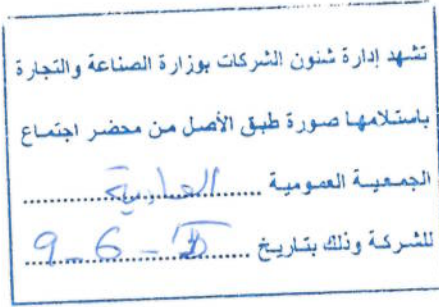
في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة في البند الأول.

وبعد التداول ومناقشة بنود محضر الاجتماع السابق تم التصديق على محضر الاجتماع والمنعقد بتاريخ 14 أبريل 2014 م بعد أن تم الإطلاع عليه من قبل المساهمين الحاضرين وإقرار ما جاء به من بنود.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م،

والتصديق عليه.





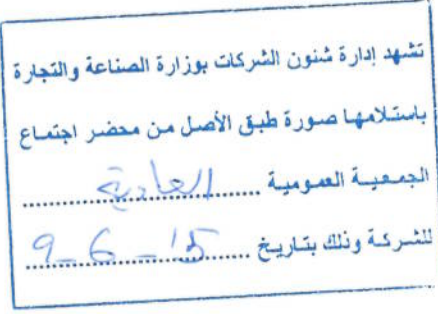
أشار الرئيس بأن تقرير مجلس الإدارة متوفر لدى السادة المساهمين، وأنه على إستعداد للإجابة على أي استفسارات أو ملاحظات موجودة لدى السادة المساهمين تتعلق بالتقرير.

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن أن البنك قد أعلن في العام السابق بأنه حقق أرباح تقدر بـ 6 مليون دولار، بينما في تقرير مجلس الإدارة لهذه السنة تم ذكر أن البنك قد حقق خسائر تقدر بـ 17 مليون دولار، فأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن الأمر عائد إلى حصة البنك في المصرف الخليجي التجاري، حيث كانت هناك مفاوضات لعملية إستحواذ بنك الخير على أسهم المصرف الخليجي التجاري، وبعد عدم نجاح المفاوضات، كان من الواجب عمل بعض التغييرات المحاسبية مما إنعكس على النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وأشار السيد رئيس المجلس بأنه سيكون هناك شرح وافي للعملية تحت بند البيانات المالية خلال الاجتماع.

كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن استثمار نادي ليدز يونايتد، حيث أعلن البنك في العام الماضي أنه حقق أرباح من عملية إعادة تقييم الاستثمار، ولكن في تقرير مجلس الإدارة تم ذكر أن البنك قد أخذ مخصص يقدر بـ 12 مليون دولار مقابل استثماره في نادي ليدز يونايتد، أجابه السيد الرئيس التنفيذي، بأن المخصص المذكور يتعلق بعدة مشاريع، جزء منها يخص استثمار ليدز يونايتد وهو يتعلق بالتمويل المقدم من قبل البنك للنادي، وتساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن تخارج البنك من استثمار نادي ليدز يونايتد، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن البنك قد باع 75% من النادي ويملك حالياً ما يقارب 25% منه مع المستثمرين الآخرين.

كما تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن موضوع توقيع الإتفاقية مع شركة دبي لاند، حيث أشار بأنه قد طرح موضوع مشروع دبي لاند في اجتماعات سابقة كما طلب في اجتماعات سابقة من مصرف البحرين المركزي التحقيق في موضوع مشروع دبي لاند، وتساءل عن علاقة الاتفاقية الموقعة المذكورة في تقرير مجلس الإدارة بموضوع أرض مشروع دبي لاند، فأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن البنك قد دخل في خلاف مع إدارة مشروع دبي لاند، وتم التوجه للقضاء لتسوية الخلاف القانوني، ولله الحمد تم تسوية الخلاف وتم الحصول على قطعة أرض في المشروع والتي تسعى إدارة البنك في الوقت الحالي في تطوير



الأرض والاستفادة منها، وأن مصرف البحرين المركزي قد قام فعلاً ببحث الموضوع مع إدارة بيت التمويل الخليجي عدة مرات وقد اتضحت الصورة النهائية لدى كل الأطراف.

كما أشار المساهم إبراهيم صلاح الدين بأن شركة GFH Capital التابعة للبنك قد دخلت في عدة مشاريع خلال العام السابق، وفي نفس الوقت تم انتشار خبر إلقاء القبض على المدير التنفيذي للشركة، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي موضحاً بأن المدعو دايفد هايج كان يشغل منصب نائب المدير التنفيذي و مستشار قانوني لشركة GFH Capital ، وأنه خلال عمل إدارة التدقيق الداخلي السنوي، تم إكتشاف مخالفات مالية و عمليات إختلاس قام بها السيد دايفد هايج، فتم رفع قضية ضده في دبي وتم إلقاء القبض عليه من قبل شرطة دبي، و بناء على قرارات صادرة من محاكم دبي و انكلترا تم الحجز على بعض الأصول التي يملكها في لندن، و ينتظر البنك قرار المحكمة بخصوص القضية.

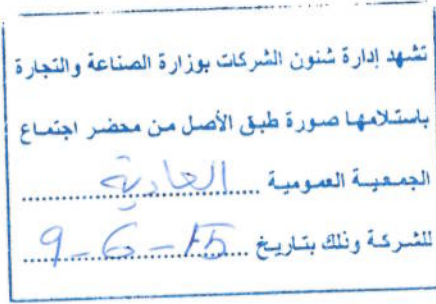
استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين بأنه من ضمن الأمور المذكورة في تقرير مجلس الإدارة، أن هناك بعض عمليات إعادة الهيكلة لمشاريع البنك مثل مشروع تونس ومشروع المغرب، وعن تسويات حصلت مع الممولين مما أدى إلى رفع الرهن عن بعض أراضي المشاريع، فتساءل المساهم عن ما إذا كان هناك بناء على هذه الأراضي أم إنها أراضي خالية من أي أعمال بناء، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن التطورات قائمة، وبالتحدث عن كل مشروع على حده، ففيما يخص مشروع المغرب، يوجد هناك المبنى الرئيسي لمكاتب شركة المشروع على الأرض وأيضاً 40% من البنية التحتية تم إنجازها، حيث أن ما كان يعيق المشروع هو وجود إلتزامات على المشروع مقابل رهن الأرض، فإستطاع البنك بعد مفاوضات مطولة مع البنك الممول من إسقاط جزء من الأرباح المتراكمة المطالب بدفعها، وكذلك تحويل 10% من التمويل إلى أسهم في شركة المشروع، وتم جدولة باقي الإلتزامات على ست سنوات، كما تم توقيع اتفاقية مع أحد المطورين في المغرب للبدء في تطوير الاراضي، كما أن هناك مطور آخر يتم التفاوض معه للدخول في عملية التطوير. أما فيما يخص مشروع تونس، أشار السيد الرئيس التنفيذي بأن الأرض موجودة ولا يوجد عليها أي التزامات، وقد تم البدء بعمليات البنية التحتية، كما تم التوقيع على اتفاقيات مع شركات تونسية وفرنسية لعميات تطوير الفلل وملعب القولف، وهناك مفاوضات مع عدة شركات أخرى للتطوير.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الادارة تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

صفحة رقم: 4

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

12 أبريل 2015



3. الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات على حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م

دعا السيد رئيس المجلس مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) إلى تلاوة تقريرهم على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م حيث قام السيد جليل العالي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) بتلاوته أمام السادة المساهمين.

بعد ذلك استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن سبب عدم تحفظ مدققي الحسابات على بيانات البنك، حيث أن البنك قد أعلن أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، ولكن تم تغيير البيانات المالية بعد نهاية العام 2014 حيث أصبحت هناك خسائر عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، فأجابه السيد جليل العالي بأن كل التفاصيل الخاصة بموضوع الخسائر المذكورة في البيانات المالية، ولا توجد هناك أي أخطاء في البيانات المالية يستدعي التحفظ عليها، حيث أن التحفظ له أصول، كما أشار بأن عملية تغيير نتائج السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 يعود لتغيير تصنيف بعض الأصول مثل أسهم المصرف الخليجي التجاري المملوكة من قبل البنك، وذلك مبين بشكل واضح في البيانات المالية.

كما أشار المساهم إبراهيم صلاح الدين بأن هناك خسائر بسبب زيادة رأس المال تقدر بـ 200 مليون لم يتم ذكرها في تقرير مدققي الحسابات، وأشار أنه كان من الأولى ذكرها، فأجابه السيد جليل العالي بأن حساب الخسائر المتراكمة وحساب تسوية رأس المال واضحة ومبينة في البيانات المالية وفي الإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية.

كما استفسر أحد المساهمين عن ما إذا كانت هناك تغييرات جوهرية في الفترة القائمة من يوم توقيع تقرير مدققي الحسابات في فبراير 2015 إلى تاريخ اليوم، فأجابه السيد جليل العالي بأنه لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية أو سلبية.





بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مراقبي الحسابات تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.
مرفق تقرير السادة مدققي الحسابات بهذا المحضر حيث تعتبر جزءاً منه ومكملاً له.

4. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال البنك للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م

بدأ فضيلة الشيخ نظام يعقوبي باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين والحضور، وأبلغهم بتحيات فضيلة الشيخ عبدالله المنيع رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبيت التمويل الخليجي، وأشار بأن هيئة الرقابة الشرعية قد كلفتة بقراءة تقريرها للبنك حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م، وبعد قراءة التقرير، أشار فضيلة الشيخ بأنه يرحب بالإجابة على أي استفسارات من السادة المساهمين.

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الزكاة المذكورة في البيانات المالية، حيث أن الزكاة قد بلغت 285 ألف، وبلغت في العام السابق 162 ألف، فأجابه فضيلة الشيخ نظام يعقوبي بأن الزكاة المذكورة هي في ما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاه، والتي يخرجها البنك نيابة عن المساهمين حسب قرار الجمعية العمومية السابق، أما زكاة أسهم المساهمين يتم إحتسابها لاحقاً وتبين في دليل الزكاة الذي يصدر في بداية شهر رمضان، وأشار فضيلة الشيخ بأن المبلغ المذكور 285 ألف هو لخاص بما يقابل الأرباح المستبقاه والإحتياطي القانوني وخاضع لموافقة المساهمين.

استفسر أحد المساهمين عن ما إذا كان على البنك إخراج الزكاة فقط عندما تكون هناك أرباح ولا يخرج الزكاة في حالة الخسارة، فأجابه فضيلة الشيخ بأن إخراج الزكاة ليس له علاقة بربح أو خسارة البنك، خاصة زكاة التجارة والعروض والأعمال، فهي تعين بمعايير ومخصصات معينة، حيث أن الهيئة تحسب الزكاة حسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وأشار فضيلة الشيخ أن الجمعية العمومية للبنك فوضت في السابق إدارة البنك في إخراج الزكاة عن ما يقابل الإحتياطي

تشهد إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة
بإستلامها صورة طبق الأصل من محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
للسنة 15-9-2014

القانوني والأرباح المستبقاه، وهذا راجع لموافقة المساهمين، فمن حق المساهمين رفض تخويل البنك في إخراج الزكاة فيما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة نيابة عن المساهمين، وبعد المناقشة والتداول، أقترح السادة المساهمين عدم تخويل الجمعية العمومية لإدارة البنك في إخراج الزكاة فيما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة نيابة عن المساهمين عن السنة المنتهية 31 ديسمبر 2014 فقط، على أن يرجع إخراج الزكاة كما كان بعد السنة المشار إليها.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير الهيئة الشرعية تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين وأعلن السيد رئيس مجلس الإدارة موافقة الجمعية العمومية على عدم تخويل البنك في إخراج الزكاة نيابة عن المساهمين فيما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 .

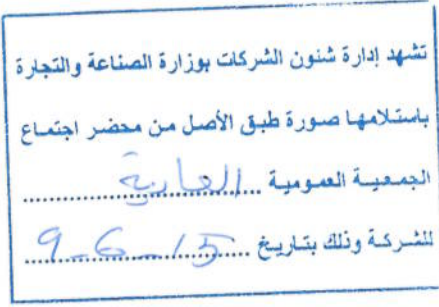
مرفق نسخة من تقرير الهيئة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المحضر ومكملاً له.

5. مناقشة واعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م والمصادقة عليها

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، أو على الإيضاحات التابعة.

استفسر أحد المساهمين عن التمويلات الدائنة والمبينة في الإيضاح رقم 16، وعن سبب إرتفاع نسبة تكلفة التمويلات، كما تسأل عن رهن جزء من استثمار في شركة زميلة بقيمة دفترية 140 مليون، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي أن إدارة البنك قد حصلت على موافقة الجمعية العمومية في العام السابق في الحصول على تسهيلات من أجل إعادة هيكلة التزامات البنك، والسبب يعود إلى أن الالتزامات التي على البنك تعود لفترة الأزمة المالية، لذلك كانت على تكلفة عالية وتطلبت رهونات مرتفعة، لذلك تمت المفاوضة مع البنوك الممولة إلى تخفيض تكلفة التمويل من 8% إلى 6% كما سيتم فك الرهن عن 5 قطع أراضي من أصل 9 يملكها البنك في مشروع مرفأ البحرين المالي، كما أن هناك تسهيلات كانت مقدمة من WestLB والتي أصبحت في الوقت الحالي تحت مسمى Citi Bank، والتي تم رهنهم أسهم المصرف الخليجي التجاري



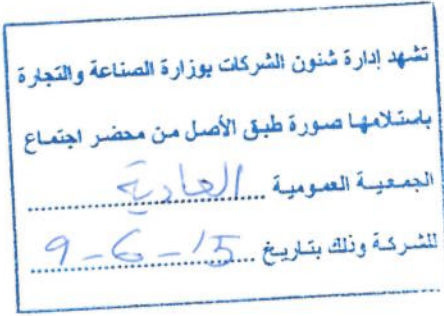
مقابلها، فالمبلغ الحالي للإلتزامات الخاصة بهذا التمويل تقدر بحوالي 46.4 مليون دولار، والتي كانت في السابق حوالي 300 مليون، كما أن هذا التمويل هو تجمع يضم عدة بنوك أجنبية، وهي غير موافقة على فك جزء من رهن أسهم المصرف الخليجي التجاري بطريقة النسبة والتناسب، وفي حال تم سداد الإلتزام كامل سيتم فك رهن الأسهم، ومن المتوقع أن يتم سداد الإلتزامات الخاصة بتسهيلات Citi Bank بحلول شهر يوليو 2018، وأشار السيد الرئيس التنفيذي بأنه بسبب تحسن وضع السيولة، فالبنك قادر في الوقت الحالي على سداد جميع الإلتزامات، ولكن من الأفضل أن يتم استخدام السيولة في الدخول في مشاريع جديدة وفي تطوير أعمال البنك.

أشار المساهم إبراهيم صلاح الدين بأن المساهمين قد تضرروا خلال الفترة السابقة مما حصل من خفض وزيادة في رأس المال، ودليل ذلك بأن نسبتهم من رأس المال قد انخفضت، وأشار بأن المستفيد الوحيد من عمليات خفض وزيادة رأس المال هي الجهة التي تقدم التسهيلات القابلة للتحويل للبنك، فأجابه السيد رئيس المجلس بأن البنك سعى في الحصول على هذه التسهيلات لسبب وجيه، وهو للحفاظ على البنك وعلى سير عملياته، وبالتالي تخفيف الضرر على المساهمين والعمل لمصلحتهم وحفظ حقوقهم، فزيادة رأس المال كانت ضرورية في ذلك الوقت لأسباب عدة منها السيولة، كما أشار السيد رئيس مجلس الإدارة بأن مجلس الإدارة مسؤولة عن حقوق المساهمين، وقد يتأثر المساهمين خلال فترة ولكن الفائدة ستكون أكبر.

كما تسأل أحد المساهمين عن التسهيلات التي كان من المفترض أن يحصل عليها البنك من بيت التمويل الكويتي، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأنه تم توقيع الاتفاق المبدئي مع بيت التمويل الكويتي، ولكن لم يتم التنفيذ لعدة أسباب منها انخفاض سعر سهم بيت التمويل الخليجي، وأيضاً الإتفاق مع البنوك الممولة في تخفيض نسبة أرباح التسهيلات الحالية، وفي فك جزء من الرهن، فأصبح من صالح البنك أن يبقى مع البنوك الممولة الحالية.

كما تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإيضاحات الخاصة بشركة سيمينا، وعن حصصها في الشركات التي تم تأسيسها في ليبيا وسوريا، وعن ما إذا تم أخذ مخصصات كافية مقابل هذه الاستثمارات، فأشار السيد الرئيس التنفيذي بأنه تم أخذ مخصصات إجمالية على جزء من حصة البنك في شركة سيمينا، وأشار الرئيس التنفيذي بأن شركة سيمينا تملك في الوقت الحالي أربع شركات، وهي شركة الصقر



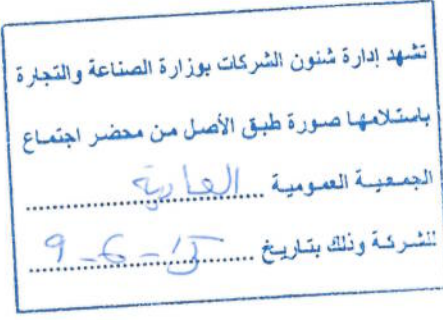
للإسمنت، وشركة بلكسيكو، وشركة في سوريا وشركة في ليبيا، وقد تم أخذ المخصصات مقابل هذه الاستثمارات.

كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن استثمار نادي ليدز يونايتد، حيث تبين الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية أن استثمار نادي ليدز يونايتد يندرج تحت موجودات محتفظ بها لغرض البيع حسب البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، أما في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، فلم يتم وضع استثمار ليدز يونايتد تحت مسمى موجودات محتفظ بها لغرض البيع، فأجاب السيد الرئيس التنفيذي بأنه في عام 2013 كان البنك يملك أكثر من 85% من النادي، وكانت المفاوضات جارية لبيع النادي، لذا كان تصنيف استثمار البنك في نادي ليدز يونايتد هي موجودات محتفظ بها لغرض البيع، وبعد أن تمت عملية بيع جزء كبير في النادي، احتفظ البنك ومستثمرين آخرين بحصة تقدر بـ 25% من ملكية النادي وتم تحويلها من موجودات محتفظ بها لغرض البيع إلى الاستثمارات في أوراق مالية. تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن ما ذكر في الإيضاح رقم 6 عن الأوراق المالية غير المسعرة، فأجاب السيد الرئيس التنفيذي بأن جزء منها يعود لاستثمار نادي ليدز يونايتد وجزء منها لاستثمار مشروع المغرب.

تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الموجودات غير الملموسة التي ظهرت في العام 2014 ولم تكن موجودة في العام 2013، فأشار السيد الرئيس التنفيذي بأن السبب عائد لضم شركة سيمينا إلى البيانات المالية الموحدة للبنك، مما ضم أصول والتزامات الشركة للبيانات المالية الموحدة لبيت التمويل الخليجي، وهي موضحة في الإيضاح رقم 12.

كما تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإيضاح رقم 22 والمتعلق بالإيرادات الأخرى، والتي تقدر بمبلغ 38 مليون دولار مقابل التعويض بقطعة الأرض بمشروع دبي لاند، وأشار إلى أنه لولا حصول البنك على هذه التعويضات، لكانت نتائج السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 سلبية، فأجاب السيد الرئيس التنفيذي، بأنه من المفترض أن تكون النظرة بشكل أكثر شمولية، فهذه المشاريع التي واجه البنك بعض المشاكل والقضايا القانونية فيها، قد بذلت إدارة البنك فيها جهداً ووقتاً كبيرين وتحملت بعض المصاريف في سبيل الحصول على هذه التعويضات، كما أنه يجب النظر إلى الإيرادات بشكل عام حيث حققت

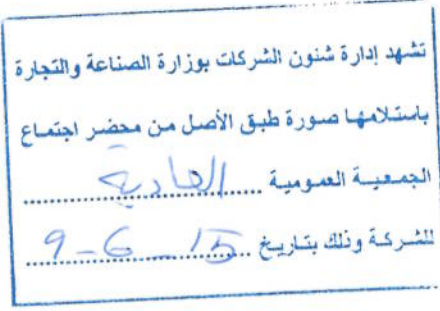


المجموعة مايقارب 160 مليون دولار، وإذا تم استثناء إيرادات شركة سيميننا، فقد حقق البنك إيرادات تقدر بمبلغ 65.7 مليون دولار، حيث تمكن بيت التمويل الخليجي خلال العام 2014 من توظيف استثمارات بنجاح، وهي علامة جيدة على عودة الثقة.

كما تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإيضاح رقم 24 الخاص بتكلفة الموظفين، وأنه يؤكد بأهمية دور الموظفين خلال الفترة السابقة، ولكنه أشار بأن البنك لم يحقق النتائج المرضية ليتم إعطاء الموظفين مكافآت، فأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأنه ليس من الضروري أن يحقق البنك أرباح عالية ليتم إعطاء الموظفين مكافآت، وأشار بأنه من المهم أن يتم إعطاء الموظفين مكافآت من أجل ضمان إستمراريتهم في العمل لصالح البنك وشعورهم بالتقدير جراء الجهود التي تبذل في سبيل تحسين أوضاع البنك ومواجهة التحديات. كما أشار أحد المساهمين بأنه من الضروري أن يتم تقليل المكافآت طالما أن مجلس الإدارة يطالب المساهمين بالموافقة على شطب الخسائر المتراكمة، ويتم خفض المصاريف كذلك، وأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن جميع المصروفات في البنك تخضع إلى رقابة صارمة ولا يوجد هناك إفراط في المصروفات، كما أن المكافآت التي صرفت تعتبر متوسطة ولا يوجد مكافآت غير عادية، وكذلك من مصلحة المساهم أن لا يتم خسارة الموظفين المهمين في البنك، وأشار السيد رئيس مجلس الإدارة بأن مجلس الإدارة لديه التزام بالمحافظة على حقوق المساهمين، وأنه من مصلحة المساهم الحصول على الأرباح وإخراج البنك من المرحلة التي كان فيها إلى مرحلة أفضل، فكان من اللازم على مجلس الإدارة مكافأة بعض الموظفين للمحافظة عليهم وحتى لا يتم استقطابهم من قبل بنوك أخرى، لذلك يتم دفع المكافآت للموظفين، لأن مجلس الإدارة غير مستعد لخسارة موظفين استراتيجيين في مرحلة يحتاجهم البنك فيها لمجرد تطبيق سياسية التقشف وفي نهاية الأمر سيكون المتضرر الأول هو المساهم نفسه وهو الأمر الذي لن يرضى عنه مجلس الإدارة، وأشاد بعدها المساهم عن دور السيد رئيس مجلس الإدارة في الدفاع عن موظفين البنك والوقوف بجانبهم ومساعدتهم في تحقيق مصلحة المساهمين، ووافق على سياسة المجلس في هذا الصدد.

كما استفسر أحد المساهمين عن الاستثمارات في الأوراق المالية، حيث أشار بأنه من الأفضل أن يتم وضع جميع الاستثمارات مفصلة في الإيضاحات ونسبة العائد أو الخسارة من كل مشروع على حده، فأجابه السيد



جليل العالي بأن الشركات التي يملك فيها البنك حصص أقلية، لا يمكنه الإفصاح بتفاصيل هذه الاستثمارات في البيانات المالية، وطريقة الإفصاحات الموجودة هي حسب المعايير المتبعة.

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإفصاح رقم 28 والذي يخص أتعاب أعضاء مجلس الإدارة، فأجابه السيد جليل العالي بأنها تخص أتعاب ومخصصات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان التابعة. كما تساءل عن رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل ومصروفات، والتي تخص موظفي الإدارة الرئيسيين، حيث أن المصاريف في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 كانت حول 1.5 مليون دولار، ولكن في الإفصاحات الخاصة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 ذكر بأن المصروفات العام 2013 كانت 2.5 مليون دولار وفي العام 2014 بلغت 2.9 مليون دولار، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن السبب في تغيير مصروفات العام 2013 من 1.5 إلى 2.5 مليون دولار هو بسبب التغييرات التي جرت من قبل مصرف البحرين المركزي في تعريف موظفي الإدارة الرئيسيين، حيث شمل التعريف الجديد عدد أكبر من موظفي البنك، فكان من الضروري تغيير المصاريف للعام 2013 لتشمل التعريف الجديد، وذلك للمقارنة بين مصاريف العام 2013 والعام 2014.

وبعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على الحسابات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م كما هي واردة في جدول الأعمال.

6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام بتحويل مبلغ (1,105,867) دولار أمريكي إلى حساب الإحتياطي القانوني، وتحويل المبلغ المتبقي وقدره (9,952,805) دولار أمريكي إلى حساب الأرباح المرحلة.

أفاد السيد رئيس مجلس الإدارة أن مجلس الإدارة أوصى بعدم توزيع أي أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م. كما أوصى بتخصيص صافي أرباح العام بتحويل مبلغ 1,105,867 دولار أمريكي إلى حساب الإحتياطي القانوني، وتحويل المبلغ المتبقي وقدره 9,952,805 دولار أمريكي إلى حساب الإيرادات المستبقاة.



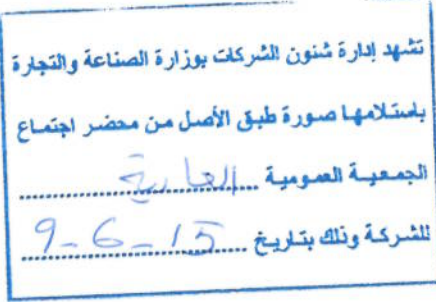
وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أي أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م، وتخصيص صافي أرباح العام بتحويل مبلغ 1,105,867 دولار أمريكي إلى حساب الإحتياطي القانوني، وتحويل المبلغ المتبقي وقدره 9,952,805 دولار أمريكي إلى حساب الإيرادات المستقبلية.

7. الاطلاع على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

في البداية بين السيد رئيس مجلس الإدارة بأن تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 متواجد للسادة المساهمين والحضور، وطلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على التقرير. وبعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

8. الموافقة على اعتماد إطار المكافآت الداخلي المتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، وتفويض مجلس الإدارة في وضع وتنفيذ السياسات والقواعد التفصيلية لتنفيذه، وإجراء التعديلات التي يراها لازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة.

أشار السيد رئيس مجلس الإدارة بأن مصرف البحرين المركزي قد وضع نظام جديد للمكافآت، يتطلب عمل بعض التغييرات على الإطار الداخلي للمكافآت، وقد طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من الجمعية العمومية تحويل السيد رئيس مجلس الإدارة بإعتماد التغييرات حسب موافقة مصرف البحرين المركزي.



9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن إدارتهم للشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

10. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مراقبي الحسابات لمراقبة حسابات البنك لعام 2015م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

في البداية أشار الرئيس إلى أن مجلس الإدارة يوصي بأن يتم إعادة تعيين السادة KPMG كمدققين لأعمال البنك المالية للعام 2015م.

بعدها تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن سبب عدم تغيير مدققين الحسابات منذ أكثر من 12 سنة، وأن بعض البنوك قد قامت بتغيير مدققي الحسابات، فأشار السيد رئيس المجلس بأن حسب القانون، يجب على البنك تغيير الشريك الخاص بشركة التدقيق بعد فترة معينة، وهو ما يقوم به البنك، وأشار بأن تغيير الشريك يغير من طريقة عمل فريق التدقيق الخارجي وهو يساهم في عملية التغيير، وأضاف السيد الرئيس بأن السادة KPMG لديهم خبره طويلة ولديهم علم بجميع تفاصيل مشاريع البنك مما يساهم في كفاءة العمل.

كما أشار أحد المساهمين بأنه في الكويت تعين الشركات الكبيرة شركتين للتدقيق الخارجي، وتساءل عن ما إذا يمكن تطبيق هذه الفكرة، فأشار السيد الرئيس التنفيذي بأن المعمول به في البحرين هو أن يتم تعيين شركة واحدة فقط، أما القانون في الكويت يجبر الشركات على عمل ذلك، ولكن يقوم البنك بالإستعانة بشركات أخرى غير KPMG للعمل على أمور التقييم والدراسة لاستثمارات البنك، كما أضاف بأن



تشهد إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة
بإستلامها صورة طبق الأصل من محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
للسنة وذلك بتاريخ 9-6-15



مصرف البحرين المركزي له دور في العمل كمدقق ثاني، حيث يقوم مصرف البحرين المركزي في التدقيق على أمور البنك بشكل مفصل وبياناته كجزء من سياسة مصرف البحرين المركزي مع البنوك العاملة في البحرين.

كما أضاف السيد رئيس مجلس الإدارة بأن إدارة التدقيق الداخلي تعمل بحيادية وتشرف عليها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

وبعد التداول والنقاش وافقت الجمعية العامة العادية على اقتراح مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة KPMG كمراقبين لحسابات البنك للعام 2015م كما تم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم السنوية وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية.

11. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لعام 2015م (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

استمعت الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2015.

وبعد التداول وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2015م من السادة:

فضيلة الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع

فضيلة الشيخ/ نظام بن محمد صالح يعقوبي

فضيلة الدكتور/ فريد محمد هادي

فضيلة الاستاذ الدكتور/ عبد العزيز خليفة القصار

12. ما يستجد من أعمال

صفحة رقم: 14

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
12 أبريل 2015

• النظر في إستمرارية إدراج سهم بيت التمويل الخليجي في كل من سوق الأوراق
المالية الكويتي وبرنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية.

في البداية سجلت مندوبة وزارة الصناعة والتجارة رفضها إدراج هذا البند على أجندة أعمال الجمعية، وطلبت عدم مناقشته لإنتفاء الضرورة التي ينص عليها القانون. أشار المساهمين إلى الأخذ بالإعتبار وجه نظر الطرفين المتمثلين بوزارة الصناعة والتجارة من ناحية، ومن ناحية أخرى مجلس إدارة البنك ورغبة المساهمين، وعليه تم إقتراح مناقشة الموضوع ومن ثم البت فيه من قبل وزارة الصناعة والتجارة.

أشار السيد الرئيس التنفيذي بأن سهم بيت التمويل الخليجي مدرج في كذا سوق للأسهم، من ضمنهم برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية ، وأشار بأن قرار وقف تداول سهم بيت التمويل الخليجي في برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية لا يستدعي قرار الجمعية العمومية حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها هناك، حيث يكفي قرار مجلس الإدارة، وأشار بأنه تم إدراج أسهم البنك في لندن في العام 2007، وكان البرنامج ناجح في ذلك الوقت، ولكن بعد إنفتاح الأسواق الخليجية على السوق العالمية، لم يعد إدراج السهم في لندن ضروري، حيث وقفت عمليات البيع والشراء هناك، كما أن البنك يدفع رسوم سنوية للجهات المعنية هناك ويستوجب على البنك الالتزام بالقوانين والأنظمة هناك، فمن مصلحة المساهمين والبنك أن يتم سحب تداول سهم البنك هناك، أما ما يخص سوق الأوراق المالية الكويتي، فإن البنك يقوم بعمليات الإفصاح لجميع الأسواق المدرج فيها سهم بيت التمويل الخليجي وهي سوق البحرين ودبي والكويت، حيث يقدم البنك نفس المعلومات لجميع هذه الأسواق، ولكن استمرارية اعتراض الجهات الرقابية في سوق الكويت للأوراق المالية على عمليات الإفصاح وبشكل دوري مع كونها نفس بيانات الإفصاح التي تتم لبقية الأسواق المدرجة، وقد أدى ذلك إلى إيقاف تداول سهم البنك في سوق الأوراق الكويتي كذا مرة من قبل الجهات الرقابية هناك لنفس السبب، وقد تمت مراجعة الجهات الرقابية في سوق الأوراق المالية في الكويت، حيث يرى مجلس الإدارة بأن البنك لم يخطأ في عملية الإفصاح المتبعة والتي لم يتم الإعتراض عليها من قبل الجهات الرقابية في سوقي البحرين ودبي، وأن عملية وقف التداول تأثر بشكل سلبي على سمعة البنك، لذلك يتم النظر حالياً في سحب تداول سهم بيت التمويل الخليجي من سوق الكويت للأوراق المالية، حيث أن النسبة العظمى للتداول هي في سوق دبي



للأوراق المالية، وسيتم دراسة الموضوع بشكل أكبر للنظر في الوضع خلال الفترة القادمة خاصة أنه تم تعديل قوانين هيئة أسواق المال في الكويت، هذا وإن تبين في المستقبل أنه من الأفضل الانسحاب من سوق الكويت للأوراق المالية، فإنه سيتم إتخاذ الإجراءات المناسبة والتي تصب في مصلحة المساهمين بشكل رئيسي عندها.

وبعد المناقشة والتداول أعلن الرئيس موافقة الجمعية العمومية العادية على تخويل مجلس الإدارة للنظر في إستمرارية إدراج سهم بيت التمويل الخليجي في كل من سوق الأوراق المالية الكويتي و برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية، واتخاذ القرارات بإستمرارية الإدراج من عدمه، والقيام بكافة الإجراءات اللازمة حيال ذلك.

وبعد أن انتهت الجمعية العامة العادية من مناقشة كافة البنود و عليه انتهت الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الثانية عشر.

المرفقات:

- 1 تقرير السادة مدققي الحسابات.
- 2 تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

الدكتور محمد عبدالسلام

رئيس قسم الرقابة الشرعية

مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة

الدكتور أحمد المطوع

رئيس مجلس الإدارة